

## المحاضرة رقم 2

مكونات النظام الجبائي في

الجزائر وأهدافه.

## أ. مكونات النظام الجبائي في الجزائر.

## I- الضرائب المباشرة:

1- الضريبة على الدخل الإجمالي

2- الضريبة على الدخل أرباح الشركات

3- الضريبة الجزافية الوحيدة

4- الرسم على النشاط المهني

5- الرسم العقاري

5- رسم التطهير

7- الضريبة على الأملاك

8- الضريبة على المحروقات

## II- الضرائب غير المباشرة:

1- رسم المرور

2- رسم الضمان و التعيير

3- الرسم الصحي على اللحوم

4- رسم إستعمال آلات الإستقبال الإذاعي و التلفزيون

## III- الرسوم على رقم الأعمال

1- الرسم على القيمة المضافة

2- الرسم الداخلي على الاستهلاك.

3- الرسم على المنتجات البترولية.

## IV- حقوق التسجيل

## V- حقوق الطابع

-الضرائب و الرسوم الشبه جبائية

هيكل بين النظام الجبائي في الجزائر سنتطرق اليه بالتفصيل في المبحث الثاني في مكونات الجباية

العادية.

**ب- أهداف النظام الجبائي:**

يتطلب النظام الجبائي في تحديد أهدافه معرفة اتجاهاته الدولة التي تحدد إيديولوجيتها السائدة و أوضاعها القائمة و الفن الجبائي المستخدم و القواعد التي تحكم الضرائب، و من الواضح أن هذه الأهداف تختلف من دولة اشتراكية عنها في دولة رأسمالية فبينما ترمي الأولى إلى تخفيف العدالة الاجتماعي و ذلك بالإقتطاع من الدخل الكبيرة و إعادة توزيعها عن طريق الإنفاق للطبقات الفقيرة محققة بذلك عدالة في التوزيع في حين ينصب هدف الدول الرأسمالية في تحقيق أكبر ربح ممكن و تسعفي دعم النشاط الاقتصادي على حساب العدالة الاجتماعية.

و تبعا لهذا الهدف يستخدم النظام الجبائي طريقة تتلاءم معها، ففي الحالة الأول تلجأ الدول الاشتراكية الى كثرة الإعفاءات و تخفض في أسعار الضريبة على السلع و الخدمات الضرورية من جهة و السعي إخضاع أصحاب المداخل المرتفعة للضرائب من جهة أخرى.

أما في الحالة الثانية أي الدول الرأسمالية تستخدم الوسائل التي تضمن غزارة التحصيل الضريبي و حيازة الضريبة الأقل من مجال الحوافز.

**أهداف النظام الجبائي :**

تقرض الدولة النظام الجبائي بموجب قوانين و ذلك من أجل تغطية أعبائها و نفقاتها في جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و المالية و يظهر ذلك من خلال الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

**1. الهدف المالي.**

للهدف المالي دور كبير في تحقيق أهداف الدولة حيث تسيطر على جميع العمليات المالية من خلال الضرائب و ذلك لتحقيق توازن الميزانية و تغطية النفقات العمومية كما تسعى إلى القضاء على إختلالات عجز الميزانية.

فالضريبة يجب أن تؤدي دورها الكامل في تغطية النفقات العامة باعتبارها من أفضل وسائل التمويل و مبرر استعمال الضريبة كوسيلة مالية يرجع إلى كونها :

- ❖ تساعد في تغطية نفقات الهياكل القاعدية بحيث أنها تسخر الموارد التي تحصلها الضريبة لخدمة وتنمية الهياكل القاعدية الضخمة التي يتهرب الأفراد في الإعلان عن القيام بها لأنها إما عديمة أو ضئيلة الأرباح غير أن الدولة تقوم بها لأن في ذلك دعم لسياسة التنمية.
- ❖ إصلاح ومعالجة الإنتاج حيث أنه يجب على الدول النامية أن تحقق فائض من الإيرادات الضريبية لضمان تغطية نفقات التجهيز وهذا كله لتضمن للمجتمع توفير المواد الغذائية والصناعية.
- ❖ معالجة الادخار بما أن تمويل الاستثمارات مرتبط بتكوين رؤوس أموال معتبرة التي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الادخار، و بما أن نسب الادخار منخفض جدا في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة بذلك تلجأ سلطات الدول النامية إلى تغطية ذلك النقص و العجز بزيادة الإيرادات الضريبية حتى تستطيع تغطية نفقات التجهيز و التسيير.
- وبذلك السياسة الضريبية تلعب دور فعال في تشجيع الادخار سعيا منها في دفع معدلات مناسبة من الاستثمارات.

## 2. الهدف الاقتصادي:

تسعى الدولة دائما للوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التضخم أو الانكماش وذلك عن طريق استخدام الضريبة في مواجهة هذه الحالات:

### ❖ محاربة التضخم:

التضخم هو عدم تغطية الكتلة النقدية المعروضة في السوق بما يساويها من السلع و الخدمات و هذا راجع لعجز الجهاز الإنتاجي مما يرفع في الطلب الكلي على هذه السلع في الوقت الذي تنخفض فيه القيمة الفعلية للنقود، و للتخفيض من نسب التضخم تلجأ الدولة إلى رفع معدلات الضرائب المباشرة بصفة تصاعدية.

## ❖ محاربة الانكماش:

تسعى الدولة على القضاء على الانكماش الإقتصادي بتخفيض نسب الضرائب و زيادة الإعفاءات الضريبية مما ينتج ادخارا إضافي و بهذا يكون للضريبة أهمية لعلاج مساوئ الدورة الاقتصادية.

## ❖ محاربة الاستهلاك التبججي :

إن التفاوت الكبير في توزيع المداخل في الدول النامية، سمح بارتفاع خيالي في معدل الاستهلاك و الإنفاق على حساب الاستثمارات، و هذا راجع لأسباب اجتماعية و سلوكية على الأخص، لذلك عملت هذه الدول على التخفيض من معدل هذا الاستهلاك بفرض ضرائب تمتص القدرة الشرائية الموجهة للاستهلاك و إعادة توجيهها نحو الاستثمار.

## ❖ دعم و توسيع الاستثمارات:

إن حجم الاستثمارات متعلق بمعدلات الادخار و العلاقة التي تجمعها هي علاقة طردية و المعلوم بالنسبة للدول النامية هو انخفاض مستوى الاستثمارات الواجب تواجده لتغطية نسبة زيادة السكان.

## ❖ في جانب الاستثمارات المالية :

تقوم الدولة ببحث الأفراد على الادخار عن طريق الحوافز بمنح إعفاءات للفوائد الادخارية بغية رفع الادخار القومي وتوفير رؤوس أموال مناسبة لتحقيق مستويات كافية من الاستثمار.

أما إذا فشلت الدولة في تحقيق حجم مناسب من الادخار الاختباري فهي تلجأ إلى إجبار الأفراد على الادخار عن طريق الادخار الإجباري لتغطية العجز الناجم عن فشل سياستها الضريبية إلى حد ما في جلب رؤوس الأموال بواسطة التحفيز.

أما بالنسبة لادخار المؤسسات فهذا الأخير يلعب دورا هاما في توسيع الاستثمارات لذلك فإن النظام الضريبي يمنح تسهيلات معتبرة للمؤسسات كإمكانية الحفاظ على أرباحها لإعادة استثمارها و استفادتها من ترحيل خسائرها نحو الأمام، و إمكانية إعفاء الأرباح الموجهة نحو الاستثمار.

## ❖ في جانب الاستثمارات المادية :

إن زيادة الحصيلة الضريبية متعلق بزيادة توسيع الاستثمارات، أي بإيجاد أوعية ضريبة جديدة فالعلاقة بذلك بين الضريبة والاستثمار وطيدة حيث لا وجود لإحدهما دون الأخرى.

## ❖ في جانب الاستثمارات الزراعية :

إن الزراعة كقطاع اقتصادي هام تزود وتثري خزينة الدولة كمصدر هام لتغطية الحاجات الضرورية. كما أن فائضها يوجه إلى قطاع الصناعة لذلك تخضع هذه الاستثمارات إلى سياسة الإخضاع الضريبي التي تجبر المزارعين و الفلاحين على الإنتاج أكثر لتعويض الجزء المقطوع ضريبيا.

## 3. الهدف الاجتماعي :

تسمح الضريبة بإعادة توزيع الدخل بما يتفق و العدالة الاجتماعية و هذا من خلال الضرائب على الدخل المحصلة من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و التي لها دورا إيجابيا في تحقيق توزيع أكثر عدالة بين مختلف طبقات و شرائح المجتمع و هو ما يبرز تطبيقها في كل التشريعات الحديثة على حساب الضريبة النسبية التي تزيد من سعة الفارق بين هذه الطبقات، هذا من جهة و من جهة أخرى الضرائب على رأس المال حيث هذه الأخيرة لا تقل أهمية عن الأولى و تفرض غالبا بأسعار تصاعدية تمكن من تحقيق نوعا من المساواة حسب المقدرة التكاليفية و تمكن من الحد من تمركز الثروات و الوصول إلى استخدام أمثل للثروات والأموال بالإضافة إلى فرض رسوم على الإنتاج تكون مرتفعة خاصة على بعض المنتجات المضرة بالصحة كالمشروبات الكحولية و التبغ، حيث يؤدي هذا إلى التقليل من استهلاكها و إن تخفيض الرسومات على بعض المنتجات الأخرى أو السلع يؤدي بالضرورة إلى الزيادة في استهلاكها، و هكذا تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الضرائب.

## 4. الهدف السياسي :

تستطيع الدولة عن طريق الضرائب أن توجه السياسة العامة للبلاد و ذلك حسب المنهج السياسي، و السياسة العامة للبلاد الاقتصادية و السياسية و المالية التي ترسمها و هكذا فإن الضرائب أداة في يد الدولة تستعمله التوجيه سياستها المعنية فإذا كانت سياسة الدولة اشتراكية تهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية فتستعمل الضريبة التصاعدية و فرض رسوم اتجمركية على منتجات الدولال أخرى، فتستطيع القول أن الدولة تستعمل الضرائب بصورة أو بأخرى لتشجيع سياستها الاشتراكية، أما الدولال رأسمالية فهي كذلك تستعمل الضرائب كأداة للدفاع عن سياستها سواء كانت داخلية أو خارجية و حسب القوانين الرأسمالية فهي تتحكم في زيادة أو نقصان نسب الضرائب أو معدلاتها حسب المنهج السياسي أو السياسة الاقتصادية.